

Distr.: General
4 October 2006
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة الثالثة

فيينا، ٩-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في الآليات اللازمة لتحقيق أهداف مؤتمر الأطراف

وفقا للفقرات ٣-٥ من المادة ٣٢ من الاتفاقية

إعادة إطلاق مسار مؤتمر الأطراف

مذكرة من المدير التنفيذي

أولا- توقعات لدرء خيبة الأمل

١- كانت إحدى المسائل الدقيقة التي استنزفت الوقت في التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي كيفية رصد تنفيذها. وقد اختلفت المقترحات المقدّمة اختلافا كبيرا في هذا الصدد، لكنّ المتفاوضين تشاطروا الرأي في أن الاتفاقية مصمّمة بقصد التصدي لمشاكل ذات أولوية عالية، وبالتالي فإن تنفيذها لا يمكن أن يُترك عرضة للمصادفة. ومن ثم فقد اعتُبر أن من المهم الحرص على جعل هذه الاتفاقية مختلفة عن غيرها، لأنها وُضعت بإحكام لكي تكون معلما يؤدّن ببدء عهد جديد في ميدان التعاون الدولي والقانوني الجنائي. غير أن هذه التطلّعات لن تتحقّق من دون وجود آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ذاتها. وفي الوقت نفسه، كان الرصد بالنسبة إلى عدّة بلدان مدعاة للقلق، لأنها لم تكن تشارك في الرأي بشأن أهمية الاتساق في تنفيذ الاتفاقية، بل بسبب الترابط بين الرصد والممارسات التدخّلية التي يمكن أن تنطوي على أخطار تتهدّد مبادئ كالسيادة والاستقلال في اتخاذ القرارات.

* CTOC/COP/2006/1

051006 V.06-57490 (A)



- ٢- وقد تحقّق توافق في الآراء في إنشاء مؤتمر الأطراف وتفويضه بولاية تجسّد المبادئ التالية:
- (أ) ضمان وضع التنفيذ واستعراضه في أيدي الدول؛
- (ب) الحفاظ على روح الاحترام المتبادل والإحساس بالشمولية اللذين تخلّلا أجواء إنشاء الاتفاقية ووجّها مسارها وضمنا جودة نوعيتها؛
- (ج) إقرار تقديم الدعم إلى الحكومات فيما تبذله من جهود بغية تنفيذ الاتفاقية باعتباره أولوية عالية.
- ٣- والولاية المسندة إلى المؤتمر تتسم بالشمول: فهي تتدرّج من استعراض التنفيذ إلى رصّ الصفوف لأجل تقديم الدعم وحتى ضمان إتاحة الموارد اللازمة لأجل تقديم المساعدة إلى الحكومات التي تحتاج إليها لأغراض تنفيذ الاتفاقية؛ بل إنها أصبحت أكثر شمولا من ذلك إذا ما أخذ في الاعتبار اختصاص المؤتمر فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكولات الثلاثة المكتملة للاتفاقية.
- ٤- وقد أقيم أيضا رابط قوي بين التنفيذ والمساعدة التقنية، وذلك لأن مكافحة الجريمة المنظمة هي هدف مشترك. فأسندت إلى المؤتمر المهمة الحاسمة في ضمان الحفاظ على قوة الرابط بين التنفيذ والمساعدة التقنية.
- ٥- ويُتوقّع من المؤتمر أن يكتسب المعرفة الضرورية بالتدابير التي تتخذها الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تصادف لدى القيام بذلك، بما يتماشى مع الرغبة المهيمنة المشار إليها من قبل في التشديد على الدور الرئيسي المنوط بالدول في القيام بعملية الاستعراض. وبناءً على ذلك، فقد تعهدت الدول الأطراف بالوفاء بالتزام قانوني في إعلام مؤتمر الأطراف بما تعتمد من الخطط والممارسات والتدابير التشريعية والإدارية على سبيل الامتثال للاتفاقية. وفي هذا التصميم البنوي، توضع المعرفة وتقديم المعلومات في صميم قدرة مؤتمر الأطراف على الوفاء بالولاية المسندة إليه بطريقة ذات مصداقية واتساق.

ثانيا- تقييم النتائج

- ٦- دُعي إلى عقد المؤتمر أول مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في خضم حالة غامرة من الشعور بالحماس والإحساس بالإنجاز: فقد استُكملت المفاوضات في غضون وقت قصير لم يسبق له مثيل؛ وتم التقيّد بالموعد النهائي الذي حدّدته للمرة الأولى الجمعية العامة لإجراء تلك المفاوضات؛ وبلغ عدد الدول الموقّعة على الاتفاقية رقما قياسيا؛ وأنجز بدء سريان الاتفاقية في زمن قصير لم يتجاوز ثلاث سنوات؛ كما إن وتيرة التصديقات أخذت تفوق التوقّعات. وقد

استُشير بذلك كـلّه باعتباره تجسيدا لعزم مشترك على رصّ القوى في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومظهرا تتبدّى من خلاله الأولوية العالية التي تسندها الحكومات لهذه القضية.

٧- وقد عُنيَت الدورة الأولى ببحث شؤون التنظيم الداخلي، وعقدت العزم على تكوين مجمع من المعارف ليكون أساسا لاتخاذ القرارات بناءً على المعلومات. وفي هذا الصدد، قرّر المؤتمر البدء باستعراض "أفقي" لإجراءات العمل التي تتخذها الحكومات بغية تنفيذ الاتفاقية (والبروتوكولين اللذين كانا قد دخلا حيز التنفيذ حينذاك)، وذلك بإصدار التعليمات إلى أمانته بجمع المعلومات عن التشريعات المعتمدة للامتثال للاتفاقية وبروتوكوليهما. ولهذا الغرض، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تعدّ استبيانات، ثم قام باستعراضها والموافقة عليها.

٨- وكانت عملية جمع المعلومات بعد الدورة الأولى المؤشّر الأول الذي دلّ على وجود مشكلة ابتدائية. إذ إن أقل من نصف عدد الدول الأطراف استجاب إلى الاستبيانات في الوقت المحدد. وقد لفتت الأمانة الانتباه إلى هذه المشكلة، ودعت المؤتمر إلى معالجتها. وكان ثمة اعتباران هما اللذان دفعا الأمانة إلى توجيه ندائها. أولهما أن الإجابات أظهرت وجود ثغرات في الامتثال. وثانيهما أن الجولة الأولى اقتصرَت على معالجة مسائل في الامتثال سهلة نسبيا. ومن ثم فإن مسائل الإبلاغ في المستقبل من شأنها أن تحدث مشاكل يتعدّر التغلّب عليها.

٩- ثم انعقدت دورة المؤتمر الثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وذكّر المؤتمر الدول الأطراف بالتزامها القانوني بتقديم المعلومات الضرورية، وأصدر توجيهاته إلى الأمانة بمفاتيحة الدول المعنية إفراديا، مع اقتراح الخطوات اللازمة لعلاج هذه المشكلة. وقد بيّن ذلك بوضوح استعداد المؤتمر لتأكيد دوره، كما إنه يمكن أن يُفهم كمؤشّر يدلّ على نزعة ناشئة صوب الأخذ بنهج الاستعراض من جانب النظراء، والذي من شأنه أن ييسّر بنتائج جيدة في المستقبل.

١٠- وخلال الدورة الثانية أيضا، أرسى المؤتمر الأسس اللازمة للعمل في المستقبل. وقد سلّم بأهمية مشاركة الخبراء لكي يتولوا معالجة المسائل المتخصصة التي تشتمل عليها الاتفاقية وبروتوكولاتها. والأهم من ذلك أن المؤتمر باشر توجيه الانتباه إلى مسألة المساعدة التقنية. وتماشيا مع روح الاتفاقية، بدأ المؤتمر استحداث آلية لأجل تقديم المساعدة التقنية، مع العناية في الوقت نفسه بتوحيد وتعزيز الرابط بين المساعدة التقنية والتنفيذ. ووافق المؤتمر أيضا على مجموعة جديدة من الاستبيانات عن تنفيذ المزيد من أحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها.

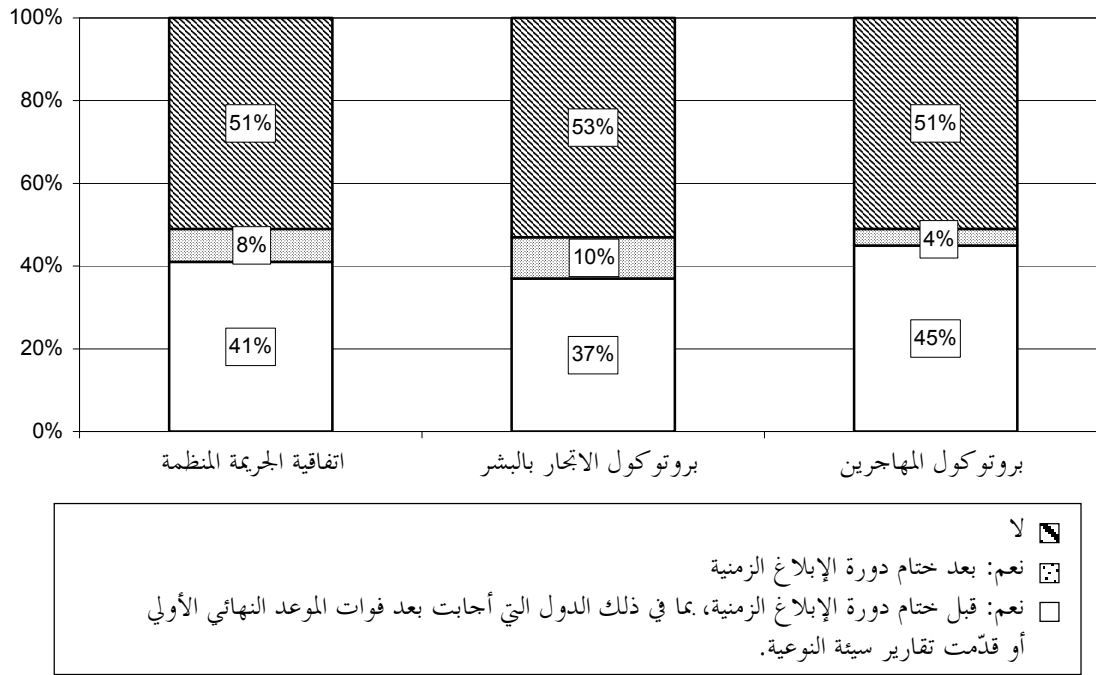
١١- وعلى الرغم من اتّساع المجال الذي تناولته الدورة الثانية، فقد ساد إحساس واضح بشأن التماس الاتجاه في العمل وصعوبة قيام المؤتمر بوضع سياسة عامة مُحكمة طويلة الأجل.

١٢ - ولقد كانت نتائج دورة الإبلاغ الزمنية الثانية مخيبة للآمال حتى من سابقتها. إذ انخفض معدّل الإجابات إلى قرابة ثلث عدد الدول الأطراف، كما إن النداء القوي الذي وجهه المؤتمر إلى الدول لكي تستجيب إلى المجموعة الأولى من الاستبيانات أخفق في رفع معدّل الإجابات الإجمالي إلى ما فوق هدف الـ ٥٠ في المائة بقدر يذكر. والشكلان الأول والثاني يلخصان الوضع الحاصل بعد دوري الإبلاغ الزميتين^(١)، ومما ضاعف المشكلة أن أقل من النصف فقط من عدد البلدان التي وُجّهت إليها إفراديا طلبات بشأن تقديم توضيحات معينة استجاب إلى تلك الطلبات، مما يلقي بظلال من الشك على مدى فعالية المؤتمر وسلطته باعتباره المؤسسة المعنية باستعراض التنفيذ بمقتضى الاتفاقية.

الشكل ١

دورة الإبلاغ الزمنية الأولى

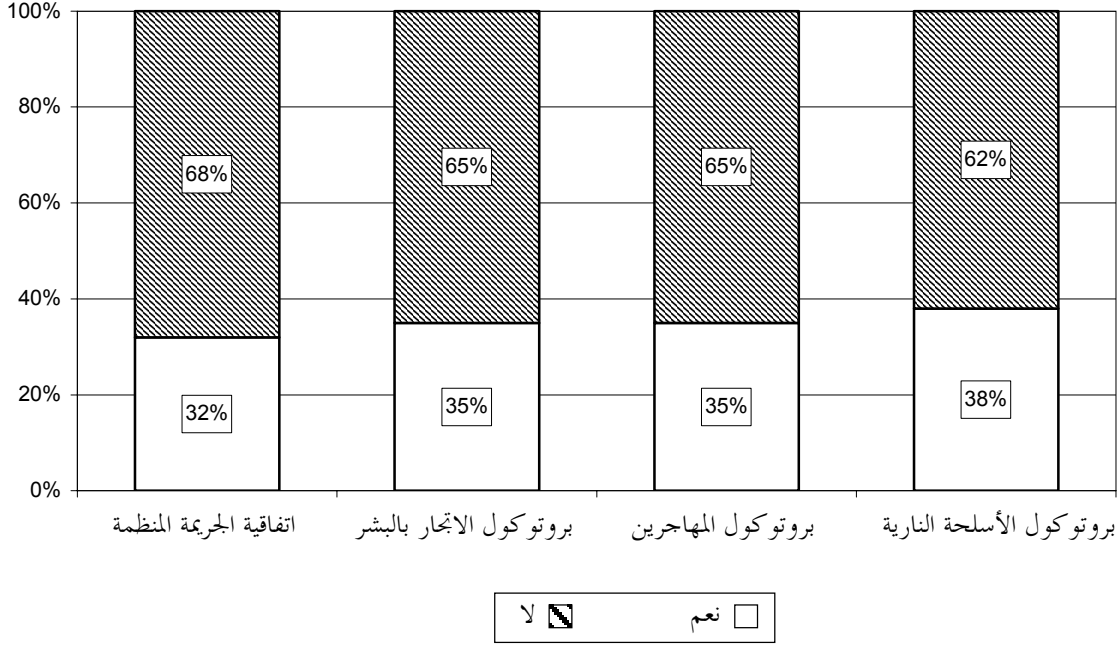
الدول الأطراف التي أجابت عن الاستبيانات



(١) في حين يقدّم الشكلان الأول والثاني لمحة إجمالية عن مشكلة انخفاض مستوى الإبلاغ، تجدر الإشارة إلى أن كمية ونوعية الإجابات تتباينان كثيرا من مجموعة إقليمية إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في حين أن معدّل الإجابة من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي منخفض جدا، فإن الإجابات نفسها جيدة النوعية، وقد أرفقتها بعض البلدان بأقرص مدمجة (سي دي-روم) عن تشريعاتها، مما ساعد على التخفيف من العبء الورقي. وعلى العكس من ذلك، فإن معدّل الإجابة من بلدان أوروبا الشرقية كان عاليا جدا، ومع ذلك كانت نوعيتها متفاوتة.

الشكل الثاني
دورة الإبلاغ الزمنية الثانية

الدول الأطراف التي أجابت عن الاستبيانات



ثالثاً - لماذا؟

١٣- واحد من أهم أهداف المؤتمر هو تقييم الجهود التي تبذلها الدول لأجل تنفيذ الاتفاقية. وباعتبار أن الوساطة المختارة، أي الاستبيانات، لا تقدّم، فيما يبدو، النتائج المرغوب فيها، فقد بذلت الأمانة قصارى جهدها لفهم مسببات هذه المشكلة. ونوقشت المشكلة على نحو تام خلال حلقة عمل نظّمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة CTOC/COP/2006/CRP.1). فانبثقت وجهات نظر مختلفة بشأن المسببات الكامنة في انخفاض معدّل الإبلاغ. وكانت أكثر الحجج تواتراً هي التالية:

(أ) كانت الاستبيانات معقّدة أكثر مما ينبغي، فتكوّنت حالة "كلل من الاستبيان"؛

(ب) كان لا بدّ من التنسيق بين عدد كبير جداً من السلطات الوطنية لأجل الإجابة عن أسئلة الاستبيانات؛

(ج) تتلقّى الدول عددا كبيرا جدا من الاستبيانات من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (أو من الأمم المتحدة عموماً)؛

(د) بعض الدول يفتقر إلى القدرة على جمع المعلومات المطلوبة ومعالجتها، إضافة إلى الاحتياج إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لملء الاستبيانات.⁽²⁾

١٤ - كما إن نوعية الكثير من الردود على الاستبيانات لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه. وفي بعض الحالات يُلاحظ أن ما جُمع من المعلومات قليل الفائدة. علماً بأنه يتعدّر القيام بإعداد التقارير التحليلية ما لم تتوافر بيانات وافية بالعرض عن التنفيذ. ولهذا الجانب تأثيره المعوّق للمؤتمر، حيث إنه يضعف قدرته على صياغة سياسة عامة تستند إلى أدلة إثباتية.

١٥ - وأما مشكلة انخفاض معدّل الإبلاغ فليست سوى عرض على حالة من الضيق أوسع نطاقاً. ففي الدورة الثانية، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اتخذت المشاركة في المؤتمر منحىً هابطاً. وفي حين يُلاحظ أن المشاركة، إذا ما قيست بأرقام مطلقة، كانت متوسطة ومتّسقة مع أنماط الاجتماعات التي تتسم بهذا الطابع، فإن تكوين الوفود الإجمالي كاد يجعل المناقشة المتعمّقة ضرباً من المستحيل. وفي التقارير التحليلية، على سبيل المثال، كانت الأمانة قد سلّطت الضوء على مسألة عدم الامتثال لأحكام مهمة، ومنها مثلاً ما يتعلق بكيفية تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمّة، أو الدلالة التي تُعزى إلى موافقة الضحية في سياق تجريم الاتجار بالأشخاص بمقتضى البروتوكول الخاص بهذا الموضوع. وفي الواقع أن ما يدعو إلى الأسف أن المناقشات حول هذه الأمور كانت ضئيلة بحيث لا تتيح توفير الإرشاد بشأن إجراءات العمل في المستقبل سواء لأجل فرادى الدول أو لأجل المؤتمر بصفته هيئة. وليس من قبيل المصادفة العرضية أنه كان هناك صعوبة ذات دلالة في ملء المناصب المتاحة في مكتب المؤتمر، مما حدا بالأمانة أن تنشط في تشجيع رؤساء المجموعات الإقليمية حتى مرحلة متقدمة من الدورة على إقناع أعضائها بالتقدّم لتولّي تلك المناصب.

١٦ - وجميع هذه العناصر تتلاقى معا وتشير في اتجاه واحد: أن الأولوية السياسية المسندة إلى الاتفاقية والبروتوكولات أخذت تتضاءل. وقد تكون الأسباب الداعية إلى ذلك كثيرة. علماً بأنه قد يكون ثمة سبب وجيه وهو أن هناك مسائل أخرى استجدّت منذ اعتماد الاتفاقية فأخذت تتنافس معها على الاستئثار بالانتباه.

(2) تجدر الإشارة إلى أن كل استبيان يبدأ بالسؤال: هل تحتاجون إلى مساعدة لملء هذا الاستبيان؟

١٧- وأياً كانت الأسباب، لا تزال الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الجريمة المنظمة في كل أشكالها ومظاهرها لا تزال خطراً متزايداً يهدد الأمن والاستقرار والتنمية في كل أنحاء العالم. والاتفاقية وبروتوكولاتها تشكل الإطار العالمي الوحيد المصمم بقصد مواجهة ذلك الخطر. والسماح بزيادة تقلص الأولوية السياسية المسندة إلى تنفيذ تلك الصكوك تنفيذاً كاملاً وفعالاً ستكون له عواقب وخيمة على كل البلدان بصرف النظر عن مستوى تطورها. ومن هذه الزاوية لم تعد قدرة المؤتمر على تأدية المهام المسندة إليه مسألة يمكن الاستخفاف بها، فهي مسألة تتعلق بجذية الموقف ومصداقية البيانات السياسية.

رابعاً- المطلوب

١٨- يقف المؤتمر الآن عند منعطف حرج. فبيلوغ عدد الدول الأطراف ١٢٦ دولة تحقق له الحد الأدنى اللازم، مع توازن جيد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ومن ناحية أخرى، أوشك المؤتمر أن يبدأ الدورة الزمنية الاثناسنوية من دوراته. وفي الوقت الذي تتعرض فيه أولويته السياسية للتشكيك قد يتضح أن فترات السنتين الفاصلة بين دوراته هي عامل يزيد من إضعاف تلك الأولوية. ويجب على المؤتمر في هذا الوقت الحاسم أن يتوقف قليلاً فيقيم إنجازاته وينظر بإمعان إلى مستقبله. ولا بد للدول الأطراف من أن:

- تعيد للاتفاقية وبروتوكولاتها الأولوية التي تستحقها؛
- تمكن المؤتمر من تنفيذ ولاياته على نحو تام وفعال؛
- تعيد إطلاق مسار المؤتمر في شكل الهيئة المنفذة الكاملة الأهلية كما أريد له أن يكون.

١٩- ويمكن تحقيق تلك الأهداف بجعل المؤتمر آلية للاستعراض من جانب النظراء وبالبحث عن السبل الكفيلة بتمكينه من تأدية هذا الدور. ومن المؤكد أنه إذا استعانت الدول بحكمتها وخبراتها وبراعتها الجماعية وصلت إلى الحلول السليمة. وتحتاج الدول في ذلك إلى أن تسترشد بالصفات المميزة التي مكّنت الاتفاقية والبروتوكولات من الخروج إلى حيز الوجود. وقد اكتسبت الدول خبرة مفيدة في السعي للوصول إلى توافق في الآراء وفي تحقيقه حيال قضايا عسيرة كثيراً ما تكون خلافية، مع الحفاظ على احترام الآخرين ومراعاة شواغلهم وضمان عدم الوصول إلى توافق الآراء على حساب النوعية. ولعلّ أحد السبل التي يمكن انتهاجها في المضي قدماً تكمن في المراحل الثلاث التالي وصفها:

ألف - معالجة مشكلة انخفاض معدّل الإبلاغ

٢٠ - يلزم البحث عن أكفأ طريقة لإكمال دورتي الإبلاغ الحاليتين، كي يتسنى مستقبلاً إجراء استعراض للتقدّم الذي تحرزه البلدان ولأثر ما أُتخذ فعلاً من إجراءات. ويجب الاهتمام في الوقت نفسه بنوعية الردود واكتمالها ووضوحها. ولا يقل عن ذلك أهمية الحث على الاستجابة للطلبات الإفرادية بإرسال توضيحات أو معلومات إضافية عن الامتثال التي كلف المؤتمر أو سوف يكلف بتوجيهها.

باء - طريقة جديدة لبناء قاعدة المعرفة

٢١ - يتعين على المؤتمر، رغم إنتهاء دورتي الإبلاغ المطروحتين على بساط المناقشة حالياً، أن يبحث عن أساليب جديدة لأداء وظائفه الخاصة باستعراض التنفيذ. وإذا لم تكن الاستبيانات مجدية كوسيلة لجمع المعلومات فقد كان أحد الحلول المقترحة هو تبسيط هذه الاستبيانات. وقد يستحق ذلك الخيار أن يُدرَس رغم أنه من المستبعد جداً أن يذهب إلى أبعد من معالجة الأعراض ليقترح الدواء الشافي. ويمكن تصوّر التبسيط حتى النقطة التي يكمل عندها المؤتمر نهجه "الأفقي" ويتحول إلى نهج آخر أقرب إلى النهج "الرأسي"، سعياً إلى معرفة إجراءات معينة، والأهم من ذلك معرفة أثرها.

٢٢ - والقضية التي ينبغي للمؤتمر أن ينظر فيها بجدية هي كيفية الابتعاد عن نهج الاستبيانات مع الحفاظ على حق الحكومات الحصري في أن تكون المصدر الموثوق للمعلومات. ويمكن أن تكون إحدى وسائل تحقيق تلك الأهداف إلزام الأطراف بإجراء تقييم ذاتي شامل لامتثالها للاتفاقية والبروتوكولات. ومن أجل تيسير هذه العملية سوف تصدر الأمانة قائمة مرجعية بالمسائل المراد النظر فيها ومجموعة من المبادئ التوجيهية. وينبغي توفير المساعدة للبلدان عندما تطلبها، لإعانتها على إجراء ذلك التقييم الذاتي الشامل. وسوف تصاحب التقييم الذاتي خطة عمل تحدد إجراءات معينة ومُهَلاً واضحة لتنفيذ تلك الإجراءات، وترسي الأولويات، وتقرر الإجراءات التي يمكن الاضطلاع بها باستخدام الموارد المتاحة للحكومة والإجراءات التي سوف تحتاج الحكومة إلى مساعدة تقنية بشأنها. ويمكن أن تستعرض الحكومة تلك الرزمة من التدابير من وقت لآخر مع مضيها في أعمال التنفيذ. وقد جرّبت هيئات أخرى بقدر كبير من النجاح نهج الرزم هذا، مثل المفوضية الأوروبية التي تستخدمه بفعالية في مجالات يذكر منها الجريمة المنظمة. وربما لا يكون نهج التقييم الذاتي أقل ثقلاً من الاستبيانات على السلطات الوطنية ولكنه يتمتع بعدة مزايا، أهمها أنه يحتاج إلى استثمار مبدئي في الوقت والموارد يعوّضه في وقت لاحق انخفاض احتياجات استعراضه وتحديثه مع استمرار تنفيذ العملية. ويجب بحث هذا النهج

بعناية لسبب آخر. إذ ينبغي صرف الاهتمام إلى منع تدهور ناتج هذه العملية ليصبح سلسلة من التقارير القطرية السطحية.

جيم - آلية لتوجيه هذه الجهود ودعمها

٢٣ - سوف يحتاج المؤتمر إلى إنشاء آلية مخصصة وخفيفة الحركة وفعّالة لدعم الأطراف لدى اضطلاعها بتقييمها الذاتي، ولصوغ خطط عملها ولإسداء المشورة لها بشأن تنفيذه. هذه الخطط ولا بد من أن تمتلك تلك الآلية الخبرات اللازمة أو أن يسهل حصولها عليها، وأن تتميز بالشرعية والموضوعية والنزاهة. وينتظر من هذه الآلية أن تقوم، تحت سلطة المؤتمر، بإبلاغ الدول بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، مستعينة بقاعدة المعرفة التي سوف يبنها المؤتمر.

خامسا - الاستنتاجات

٢٤ - التحدي الذي يواجه المؤتمر بعد مرور ثلاث سنوات على وجوده هو أن يفتح فصلا جديدا. فقد آن الأوان لاتخاذ إجراء علاجي سريع لعكس اتجاه السير الحالي. وهناك حاجة ملحة إلى الإسراع في إيجاد آليات جديدة يمكنها أن تستعيد قدرة المؤتمر على تأدية مهامه. وقد آن الأوان لعمل جماعي من أجل منح تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الأولوية العالية التي يستحقها.

٢٥ - ولا شك في أن القرارات المطلوبة معقدة. وهناك دواع للقلق إزاء النهج الثلاثي المراحل المقترح. ومع ذلك قد تكون هناك حاجة لفرص تسمح بأن ينضج التفكير وبأن تُختبر الفرضيات اختبارا كاملا. وهكذا تكون طريقة تحقيق ذلك دون ضياع المزيد من الوقت الثمين هي إنشاء برنامج طوعي محدود سوف يساعد على صقل أسلوب العمل الجديد واختبار وسائل تحقيقه. ويتوخى لهذا البرنامج أن يكون محدودا من حيث النطاق والزمن، وألا تشكل أساسه سوى بعض أحكام الاتفاقية (وربما البروتوكولات). ويتوخى له من حيث أن يستمر لمدة سنتين، أي حتى دورة المؤتمر الرابعة، وأن ينتهي في موعد يسمح بتقديم تقرير شامل عن أدائه إلى المؤتمر في تلك الدورة. ويساعد هذا النهج على تركيز الجهود، بحيث يسهل استخلاص استنتاجات مفيدة بشأن الجدوى والفعالية. ويتوقع له أن يحوّل العائق الظاهر الذي تشكله الدورة الزمنية الإثناسنوية إلى فترة فاصلة لإعادة تنشيط المؤتمر.